النشرة اليومية للاتحاد
UAC DAILY MONITOR

23 اب (اغسطس) 2022 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

أوسمار شحفة: البلدان العربية أهم الشركاء التجاريين للبرازيل

حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب تقرير صادر عن الغرفة التجارية العربية البرازيلية، في صدارة الدول العربية المستوردة للمنتجات البرازيلية بنحو 37,800 طن، أي ما يعادل نمواً بنسبة 11 في المئة، بينما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة باستيرادها لنحو 37،200 طن، بزيادة بنحو 52.7 في المئة.

وتعليقا على نتائج التقرير، أكّد رئيس الغرفة التجارية العربية البرازيلية أوسمار شحفة، أنّ "هذه النتائج تعزّز جهود البرازيل الرامية للحفاظ على حجم صادراتها الشهرية فوق 400 ألف طن حتى نهاية هذا العام. وتعكس هذه المؤشرات تنامي الطلب على البضائع والمنتجات البرازيلية، وبالأخص الدول العربية كأحد أهم الشركاء التجاريين الرئيسين للبرازيل عالمياً، ما يرسّخ متانة العلاقات التجارية بين دول المنطقة والبرازيل".

ولفت شحفة إلى أنّه "في إطار المساعي الرامية إلى تشجيع حركة وأنشطة الاستيراد والتصدير، بادرت الغرفة التجارية العربية البرازيلية بدعم جهود إنشاء مسارات لوجستية مباشرة بين البرازيل والدول العربية، فضلاً عن استئناف مناقشات اتفاقية التجارة الحرة بعد الجائحة".

ووفق تقرير الغرفة سجلت صادرات لحوم الدواجن البرازيلية إلى الدول العربية 2.828 مليون طن، بزيادة نسبتها 6 في المئة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2022 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، فيما وصلت العائدات إلى 5.260 مليار دولار، محققة نمواً بنسبة 33 في المئة خلال الفترة المذكورة.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

Osmar Chohfi: Arab Countries are the Most Important Trading Partners of Brazil

According to a report issued by the Arab-Brazilian Chamber of Commerce, the United Arab Emirates is at the forefront of the Arab countries importing Brazilian products with about 37,800 tons. That is equivalent to a growth of 11 percent, while Saudi Arabia came in third place, importing 37,200 tons, an increase of 52.7 percent.

Commenting on the results of the report, President of the Arab-Brazilian Chamber of Commerce, Osmar Chohfi, stressed that “These results reinforce Brazil's efforts to maintain the volume of its monthly exports above 400,000 tons until the end of this year. These indicators reflect the growing demand for Brazilian goods and products, especially the Arab countries, as one of the main trading partners of Brazil globally, consolidating the strength of trade relations between the countries of the region and Brazil.” Chohfi pointed out that "in the context of efforts to encourage import and export movement and activities, the Arab-Brazilian Chamber of Commerce has taken the initiative to support efforts to establish direct logistical paths between Brazil and the Arab countries, as well as resuming discussions of the free trade agreement after the pandemic."

According to the Chamber’s report, Brazilian poultry meat exports to Arab countries recorded 2.828 million tons, with an increase of 6 percent during the first seven months of 2022 compared to the same period last year, while revenues reached $5.260 billion, achieving a growth of 33% during the mentioned period.

Source (Emirati Gulf Newspaper, Edited)

ارتفاع قياسي لتجارة الإمارات غير النفطية

ارتفع حجم التجارة الخارجية لدولة الإمارات باستثناء قطاع النفط بنسبة 17 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى ما يقرب من 1.6 تريليون درهم (435.6 مليار دولار) في النصف الأول من العام بعد أن أبرمت الإمارات اتفاقيات استثمارية جديدة لتنويع الاقتصاد. ونمت الصادرات غير النفطية بنسبة 8 في المئة إلى 180 مليار درهم، في حين زادت الواردات إلى 580 مليار درهم، بحسب رئيس الوزراء وحاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

وعلى الرغم من أن اقتصاد الإمارات يعد الأكثر تنوعاً بين دول الخليج، إلا أن البلاد كثفت في السنوات الأخيرة من جهودها لتوسيع مصادر دخلها بعيداً عن النفط من خلال التركيز على الأسواق الناشئة، وفقاً لما ذكرته وكالة "بلومبرغ".

ومن المتوقع أن يتسارع النمو في الاقتصاد غير النفطي لدولة الإمارات بنسبة 3.4 في المئة هذا العام، بحسب أفاد صندوق النقد الدولي. وقد وقعت الإمارات بالفعل اتفاقيات تجارية مع تركيا والهند وإندونيسيا وتعتزم إضافة المزيد من الدول في آسيا وإفريقيا.

وشدد وزير الدولة للتجارة الخارجية، ثاني الزيودي، على أنّ "اتفاقيات الشراكة الجديدة كانت مسؤولة عن زيادة التدفقات التجارية وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات ذات الأولوية للإمارات".

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

Record Increase in the UAE's Non-Oil Trade

The volume of the UAE's foreign trade, excluding the oil sector, increased by 17 percent on an annual basis, reaching nearly 1.6 trillion dirhams (435.6 billion dollars) in the first half of the year after the UAE concluded new investment agreements to diversify the economy. Non-oil exports grew by 8% to 180 billion dirhams, while imports increased to 580 billion dirhams, according to the Prime Minister and Ruler of Dubai, Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum.

Although the UAE's economy is the most diversified among the Gulf states, in recent years the country has intensified its efforts to expand its sources of income away from oil by focusing on emerging markets, according to “Bloomberg”. Growth in the UAE's non-oil economy is expected to accelerate by 3.4 percent this year, according to the International Monetary Fund. The UAE has already signed trade agreements with Turkey, India and Indonesia and plans to add more countries in Asia and Africa.

Minister of State for Foreign Trade, Thani Al Zeyoudi, stressed that "the new partnership agreements were responsible for increasing trade flows and attracting more foreign direct investment to the priority sectors of the UAE."

Source (Al-Arabiya.net Website, Edited)

الاستثمار الأجنبي المباشر يسجّل أعلى مستوى في السعودية

أظهر تقرير حول مناخ الاستثمار في السعودية عن وجود أكثر من 40 شركة عالمية أنشأت مقرها الإقليمي في المملكة خلال الربع الأول من العام الحالي، وذلك في إشارة جديدة على فاعلية سياسات تنمية الاستثمار وتوفير البيئة الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية للدخول إلى السوق السعودية.

وتعمل المملكة على تهيئة البيئة الاستثمارية لتكون جاذبة للشركات الدولية من أجل نقل مقراتها الإقليمية إلى السعودية، حيث أصدرت العام الماضي قراراً يقضي بإيقاف التعاقد مع أي شركة أو مؤسسة تجارية أجنبية لها مقر إقليمي بالمنطقة غير السعودية، ويشمل ذلك الهيئات والمؤسسات والصناديق التابعة للحكومة، أو أي من أجهزتها.

ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال العام المنصرم إلى أعلى مستوى له في 10 أعوام، بالإضافة إلى تمكين أكثر من 100 شركة من الحصول على تراخيص التعدين والمهنية عبر الإنترنت، وكذلك استحداث أنواع جديدة من ترخيص التعدين.

وكشف التقرير عن إتمام أكثر من 100 صفقة استثمارية ستخلق ما يزيد عن 5 آلاف وظيفة مؤخراً، وتشكيل اللجنة العليا للاستثمار، وكذلك إطلاق خدمة تأسيس ممارسة الأعمال وفتح الحسابات البنكية من خارج المملكة. كما أطلقت المملكة عدة مشاريع مهمة للاستثمار، أبرزها برنامج المستثمر الاستراتيجي، وخدمة المقرات الإقليمية، وبوابة الخدمات الإلكترونية وغيرها من البرامج الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

Foreign Direct Investment Records the Highest Level in Saudi Arabia

A report on the investment climate in Saudi Arabia revealed that more than 40 international companies established their regional headquarters in the Kingdom during the first quarter of this year. This is a new indication of the effectiveness of investment development policies and the provision of an attractive environment for foreign capital to enter the Saudi market.

The Kingdom is working on preparing the investment environment to be attractive to international companies in order to transfer their regional headquarters to Saudi Arabia. Last year, it issued a decision to stop contracting with any foreign company or commercial establishment that has a regional headquarters in the non-Saudi region, this includes government agencies, institutions, and funds, or any of its agencies.

Over the past year, foreign direct investment in Saudi Arabia reached its highest level in 10 years, in addition to enabling more than 100 companies to obtain mining and professional licenses via the Internet, as well as developing new types of mining licenses. The report revealed the recent completion of more than 100 investment deals that will create more than 5,000 jobs, the formation of the Higher Committee for Investment, as well as the launch of the service of establishing business practices and opening bank accounts from outside the Kingdom. The Kingdom has also launched several important investment projects, most notably the Strategic Investor Program, the regional headquarters service, the electronic services portal, and other programs that attract foreign investment.

Source (Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

أولوية للإنعاش الاقتصاد ودعم الاستثمار في موازنة المغرب 2023

يستعد رئيس الحكومة المغربية عزيز أخنوش لإجراء مشاورات موسعة حول قانون المالية لسنة 2023 الذي سيركز على تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار، في ظل الصعوبات التي تشهدها المالية العامة.

ويركز مشروع قانون المالية لسنة 2023 على أربع أولويات كبرى تتعلق بتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار، وتكريس العدالة المناطقية، واستعادة الهوامش المالية لضمان استدامة الإصلاحات. كما تركّز على التزام السلطة التنفيذية بمواصلة إجراء الإصلاحات اللازمة لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وذلك بالرغم من السياق المتسم باضطرابات كبيرة على المستوى الدولي.

وأبرزت مذكرة الحكومة، أن هذه السياسة مكنت من الحفاظ على استقرار الوضعية الوبائية، وتقديم الدعم لفائدة الأسر والشركات المتضررة مع إطلاق إصلاحات كبرى تتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني عبر إحداث صندوق "محمد السادس للاستثمار وإصلاح القطاع العام. كذلك انعكست هذه الاجراءات بشكل إيجابي على الوضعية الماكرو – اقتصادية للمغرب، حيث حقق الاقتصاد معدل نمو يقدر بـ7.9 في المئة نهاية سنة 2021، وهو المسار الذي تواصل مع بداية سنة 2022، من خلال فتح الحدود خلال شهر فبراير الماضي والذي مكن مجموعة من القطاعات الاقتصادية المهمة كالقطاع السياحي والنقل الجوي من استعادة نشاطها التدريجي.

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرّف)

Priority to Revive the Economy and Support Investment in Morocco's 2023 Budget

Moroccan Prime Minister Aziz Akhannouch is preparing for extensive consultations on the Finance Law of 2023, which will focus on strengthening the foundations of the social state and reviving the national economy by supporting investment, in light of the difficulties in public finance.

The Finance Bill 2023 focuses on four major priorities related to strengthening the foundations of the social state, reviving the national economy by supporting investment, establishing regional justice, and restoring financial margins to ensure the sustainability of reforms. It also focused on the executive branch's commitment to continue carrying out the necessary reforms to strengthen the foundations of the social state, despite the highly turbulent context at the international level.

The government memorandum highlighted that this policy made it possible to maintain the stability of the epidemiological situation and to provide support for the benefit of affected families and companies with the launch of major reforms related to the generalization of social protection, and the revival of the national economy through the creation of the "Mohammed VI Fund for Investment and Public Sector Reform." These measures also reflected positively on the macro-economic situation of Morocco, where the economy achieved an estimated growth rate of 7.9 percent at the end of 2021, a path that continued at the beginning of 2022, by opening the borders during the month of February, which enabled a number of sectors Important economic sectors, such as the tourism and air transport sector, are able to gradually restore their activity.

Source (Al-Arab Newspaper of London, Edited)